# أثريات الطائفية السياسية

يوسف محسن
باحث

في دراسة فؤاد اسحاق الخوري (الامام والامير) يحاول ان يقسم الجماعات الدينية في العالم العربي طبقاً لمعايير اجتماعية مع وضع الهوية الخاصة بكل جماعة في الحسبان ويفرق خوري بين الدين والطائفية. فالدين في العالم العربي هو دين السنة اما الطائفة فهي أي جماعة (غير سنية) وهذا التعريف يحدد علاقات القوة والسياسة داخل الجماعات البشرية فالقوة بالنسبة لخوري هي المقياس الاساسي الذي نقيس به التطور التاريخي والاقتصادي للجماعات بعضها عن بعض حيث يرى تاريخ نشأة جماعة وبلوغ أهدافها في نشر تعاليمها لا يعود اكثر من كونه قضية سياسية ويذكر ان هناك اكثر من عنصر يوضح التفرقة بن الدين والطائفة مثل درجة تغلغل التراث الديني والثقافي. الوضع المركزي للدين والوضع الهامشي للطائفة. ثنائية المنظمات الطائفية تبني العقائد الراديكالية التي ترفض الدولة كما ترفض ايضاً أي سلطة مركزية للدولة.

هذه التصنيفات تبدو اختزالاً وطمساً للابعاد والصفات وتثبيت صور نمطية للجماعات الدينية غير السنية وهنا تكون التسمية نسقاً من الهيمنة والاستبعاد التيولوجي والسياسي داخل حقل التاريخ مما يشكل مجالاً واسعاً لانتاج العنف الطائفي ضد (اخروية الاخر) وعدم الاعتراف بوجوده الموضوعي والتاريخي.

هذه التوصيفات تتمركز وتؤسس لعناصر الايديولوجية الطائفية والتي لا تكمن في مرجعيتها الدينية وانما في تغير الدلالات المستمر وتغير قوة المعنى وليس له معنى ثابت فهو متغير في ضوء الازمات الكبرى للاسلام السياسي في العصر الحديث. وداخل تحديدات هذا النسق تم اقصاء الطائفية الشيعية منذ القرون الوسطى من تاريخية السلطة السياسية حيث كانت ايديولوجية الطائفة الشيعية الامامية تطالب بصعود خط عصبوي إلى هرمية السلطة بوصفه يحمل تفويضاً الهيا ضد الخطوط العصبوية الاخرى.

فقد ظهرت الطائفة الدينية الشيعية الامامية في معترك الصراع والاضطهادات وتشكلت كجماعة سياسية لها نظمها ومعتقداتها الخاصة وتمايزت في شبكة الرموز التاريخية والكاريزمية والتفرعات اللاهوتية وقد عبرت عن ضرب من الليبرالية والعقلانية والطوباوية لكونها بقيت مهمشة ايديولوجيا وسياسياً في حقل الممارسات التاريخية.

هنا تجد ان الموقع الديني والسياسي للطائفة الشيعية الامامية اخذ صبغة معارضة لوسط سني مركزي تأقلم مع تخطيطات الدولة ووظف المكتشفات الايديولوجية في التجربة التاريخية هذا الوضع فرض على الطائفة الشيعية الامامية البحث عن تعويضات التاريخ الواقعي العياني والذي هو ليس تاريخ الطائفة او وجودها الموضوعي وانما تاريخ الاضطهاد والعنف اخذت تحذف عناصر هذا التاريخ وتحيله إلى دلالات ومعنى والدخول عبر التاريخ الميثولوجي إلى سلطة الرمز والاسطورة. او المقولات الايديولوجية المطلقة وفي صيغ مندمجة بهذا النسق المزخرف وقد وجدت الطائفة عبر هذا التاريخ مخرجاً لتعبر عن رفضها الدولة السائدة في تاريخ العالم العربي الاسلامي هو الانسحاب الكلي من المشاركة السياسية والرفض المستمر للدولة او السلطة القائمة خوفاً على قداسة المبادئ من الدنس. فضلاً عن هذه الوضعية التاريخية كانت الطائفة الشيعية تعاني من الطرد المستمر خارج التاريخ امتداداً من عصر الفقهاء العثمانيين الذين كانوا ينظرون إلى الطائفة بوصفها خارج رعايا الدولة الاسلامية حتى عصر الفتاوى المعاصرة والاحاديث السياسية والتي تتخذ مفهوم (الروافض) والولاءات المزدوجة السياسية والدينية موضوعاً لها.

## جرد تاريخي

صاحب انهيار الامبراطورية العثمانية تغيرات في الخرائط الجغرافية وتبدلات للقوى السياسية والاقتصادية والطائفية. تشكلت الدولة العراقية ١٩٢١ وكانت نتاجاً مشوهاً لنمط الهيمنة الكولنيالية وفي الطور الاول من ازمة النظام الرأسمالي العالمي واستجابة للنظام المجتمعي العراقي فقد تم استيراد الملك فيصل الاول وتعيينه على العراق في مؤتمر القاهرة من قبل بيرس كوكس وجرتوودیل ولورنس وقد تكونت الجماعات التي ساهمت في التأسيس من شيوخ القبائل العربية والاغوات الاكراد وكبار التجار والسادة الضباط الاشراف السابقين في الجيش العثماني. تمكنت هذه الجماعة والتي تشكلت كنخبة سياسية في المرحلة الليبرالية الدستورية من البقاء في السلطة حتى عام ١٩٥٨ (حيث ان البنية الطبقية في العهد الملكي تتسم بالاستقرار وذلك نتيجة لعدة عوامل: التشكيل السريع لمؤسسات الدولة الملكية والكساد الاقتصادي العالمي لعام ١٩٢٩ وسياسة تسوية الاراضي بين عام ١٩٣٢ - ١٩٣٨ وحالات النقص الشديد في التزود السلعي والتضخم اللولبي خلال الحرب العالمية الثانية). فقد تم تصميم الدولة العراقية وفق عصر الحداثة الاوربية حيث الغاء الهويات القومية والطائفية والعرقية والاثنية لمصلحة تمركز هوياتي والدمج القسري للجماعات الاثنية على أفق متطلبات المصالح الاقتصادية ويبين الباحث حسن العلوي ان مشروع كوكس - النقيب اخذ شكله النهائي بعد تحديد ايديولوجية الدولة القومية الطائفية والذي يمكن تلخيص خطوطها العريضة: بـ (التبعية السياسية للغرب واعتماد رجال الاقطاع والملاكين العقاريين وشيوخ القبائل كقوة سياسية ساندة للنظام السياسي وتمذهب الدولة كركن سياسي من اركان السلطة حيث اصبحت حقاً شرعياً للعرب وليس للاكراد وللسنة العرب وليس للشيعة العرب وان تكون الحكومة قومية عربية وليس للاسلاميين او الليبراليين او الماركسيين فقد تم سلخ الطائفة الشيعية الامامية من حقل توزيعات السلطة السياسية في عراق ١٩٢١ وتشكل المذكرات السرية للملك فيصل الاول كوثيقة سوسيولوجية بالغة الاهمية لمؤسس الدولة الوطنية العراقية تندمج مع وثائق المفكر الاجتماعي علي الوردي حيث نجد في هذه الوثيقة جرد حساب للدولة الوطنية العراقية بعد ان طال هذا التصميم الاستبعادي الاغلبية العربية الشيعية وتم تخطيط هوية غامضة لهذه الاغلبية الديموغرافية بوصفهم ايرانيين غرباء عجماً.

ان استبعاد تمثيل الطائفة الشيعية في تشكيل الدولة العراقية يعود إلى ان (الشيعة العرب يشكلون الاغلبية المطلقة بينما لم تكن نسبة السنة العرب تصل إلى ١٩٪ وهنا يكمن السبب في اختيار الانكليز زعيم السنة إلى العراق لادارة الحكومة ودون دعوة احد من الشيعة فضلاً عن الموقف الصارم الذي اتخذه الشيعة من الاحتلال البريطاني اذ ان البريطانيين على صواب في ستراتيجيتهم وفي انحيازهم إلى مذهب الاقلية والتي ستبقى دائماً بحاجة إلى سند خارجي يحميها من سيطرة الاغلبية وهو الوضع المثالي لسياسة تريد البقاء في العراق وتحت الهيمنة حيث ان تمحور السلطة في اقلية عشائرية واقلية مذهبية واقلية عنصرية يجعل اللجوء إلى الاستبداد امراً مفروغاً منه اذ لا يمكن لحاكم اقلية ان يفكر بانتهاج اسلوب ديمقراطي ينتهي بانتزاع السلطة من بين مخالبه اذ ان الاستبداد حصيلة طبيعية لحاكم الاقلية وليس صفة خاصة بمذهب او دين او قومية معينة).

بعد انهيار تجربة الحكم الوطني ١٩٥٨ نتيجة اندلاع الصراعات السياسية والفئوية جاء انقلاب ١٩٦٨ والذي يحمل في احشائه نسق الدولة القومية الطائفية القديمة ويعيد تشكيل الدولة العراقية وبناء نظام مركزي صارم يستند إلى شبكة معقدة من نظام القرابات والروابط القبلية ومؤسسات الشرطة والامن الوطني وصعود الفئات الريفية بايديولوجياتها القومية التي تتسم بالنزعات الشوفينية والطائفية مما انتج بناء دولة توتاليتارية تلغي الاختلاف وتمارس العنف والاقصاء والتهميش للجماعات الدينية وبالذات الشيعية.

رفض شعبي للنعرات الطائفية والصراعات السياسية.. من الارشيف

# ضعف السلطة والإعلام

محمد عطوان

لو افترضنا أن دولة كالعراق واقعة خارج نطاق البث الفضائي، ولا وجود يُذكر لقنوات إعلامية تغطي ما يجري فيها من أحداث، ما الذي عسانا أن نلاحظ؟ سنلاحظ أن الدولة المسماة دولة اليوم؛ غير مُوسّمة الملامح، وليست في حقيقتها دولة، بالقدر الذي تبدو فيه تعبيرا هامشيا عن مجتمع بدائي متخلف ومهمَل، على الرغم من جريان ذلك ضمن إطار حكومة . على المستوى الشكلي . منتخبة ومتوزعة إلى ثلاث سلطات وأجهزة أمنية، وما إلى ذلك من مسميات أخرى، ولو عطفنا على ملامسة الواقع المعيش أكثر فأكثر سنجد أن هذه الحكومة غير مرئية أصلاً وغير ملموسة الأثر. إن بلدا كالعراق يمر في مرحلة خطرة من مراحل تطور الدولة السياسي. حيث يبرز العنف والعسف والبطش والقتل اليومي متصدراً، ومترافقا مع مشوار تشكل الحكومة فيه، بطريقة يتداخل فيها الحضور والغياب معاً، حتى نتوهم أن العنف يولد أحياناً متسقاً مع ضعف الحكومة، وتنغمس الحكومة في تشابكاته، سعيا لإنجاد ما تبقى من حراكها وهي تدور غير منفكة في دوامته. لكن . مع ذلك . سيظل البطش والاحتراب يديمان حالة من الفوضى بتمكن، ما لم تكن هنالك آلة فضح مستمكنة منه توسع نطاق التعرية والتعريف به. و يتولى الإعلام هنا مهمة فضح الكارثة المسكوت عنها، ويتطرق إلى تلك الموضوعات ويسعى إلى معالجتها ومتابعة ملابساتها بانفراد، وليس لسلطة الحكومة . بغيابها . دورٌ في معالجة ذلك. ولو سلطنا الضوء على كيفية نظر الفرد العراقي إلى تلك الأحداث التي تجري اليوم من دون وجود تلك التغطيات الإعلامية الواسعة لاستهجن أن يسمع كل ما يمكن أن يقال في البرلمانات والمؤتمرات عن الدولة وعن سلطاتها. ربما هذا هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في الفهم الذي تفترضه أنماط الدولة الحديثة في ظروف طبيعية ومدنية عصرية. لكن الحكومة العراقية الحالية لا صلة لها بمثل هذا الإعلام الحاضر الذي نتطرق إليه أو قد تتجاهله، أو ربما تستنجد به أحياناً، وتتغذى عليه في أوقات الأزمات، فالمهمة منفردة تماما والصلات لم تتوطد بينهما بعد، حينما تُحدد الصلات هنا على مستوى الوعي والوشيجة الوظيفية لكل منهما، أي إن الحكومة لم ترقَ إلى مستوى الحضور، وأنها لم تتبنَ مثل هذه الخيارات الناضجة، وفاقدة لبوصلتها تماما في التعامل مع هكذا آلية. والدور الذي يحسب باستحسان لجهة بعينها، هو ذلك الدور الذي ينفرد به الإعلام في أداء مهماته، بصرف النظر عن اختلاف أداء تلك المهمات في القيمة أو الموقف. لم يكن يوجد إعلام واسع في السابق كالذي نراه اليوم، لكن كانت الحكومة التقليدية حاضرة، وهذا يعطي انطباعا عرفياً لطبيعة الحكومة المستمكنة حينما تكون حاضرة، وحينما يحضر الإعلام في حالة ما، يكون بمثابة عامل إضافة وإنعاش في مسيرة الحكم.

تولّت سلطة الحزب وسلطة الايدولوجيا في السابق عملية إنتاج الخطاب ضمن إطار الحكومة، أما الآن فيقع الدور الرئيس في إنتاج المعاني المتعالية على عاتق الإعلام، في صناعة الحياة وتشكيل المواقف، سواء كان ذلك في العراق أو في العالم، وكانت المفهومات في السابق مثل الرجعية والتقدمية والمسألة القومية والطريق الثالث للاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا وعدم الانحياز تعبر عن صناعة تنفرد حكومة الدولة في تصديرها، أما استخدام مفاهيم مثل السقف الانتخابي والعودة إلى المربع الأول وحكومة توافق وطني واعتماد سياسة الأمر الواقع والحالة العراقية، فليست نتاج ذهن أيديولوجي حكومي بالمعنى التقليدي له، بقدر ما أصبح لطابع الإشهار والاستهلاك والسلعية والتسويق الإعلامي دور في ترويجها وتأسيسها. لقد غابت المفاهيم الأيديولوجية السابقة وحلت محلها مفاهيم إعلامية جديدة أكثر مقبولية ورواجاً، وتُقدّم بأشكال تعبير ليس لحكومة الدولة سلطة عليها، ويندرج هذا التحول ضمن مفهوم السنن (code) أخذاً بالنموذج السلوكي المجرد الذي يحتوي في داخله على سلسلة لا متناهية من الأشكال التعبيرية، التي تمثل "مجموعة كبيرة من إمكانات التحقق. أو هو الخزان الذي يغني السلوك الفردي الخاص والملموس ويمنحه مصداقيته من خلال قياس درجة تطابقه مع الخطاب أو النموذج الذي يدعي الأصل".(أنظر:سعيد بنغراد . السرد والايدولوجيا وعلم الممكنات) لذلك يمارس الإعلام هذه المهمة الإحلالية بتميز. كما يحصل التغيير في مصادر إنتاج الخطاب السلطوي تبعا لذلك، فبدلاً من أن تلعب حكومة الدولة دور اللاعب الرئيس وهي تطرح خطابها/لغتها على أنه خطاب تام، ولغة كاملة مكتفية بذاتها، خطاب قائم على المصادرة والإزاحة والطرد، ولغة تنبذ أية لغة أخرى، تتراجع هذه المرة لمصلحة سلطة جديدة خارج إطار سيطرتها وهيمنتها. لقد بات الإعلام/اللغة؛ مؤول كل الأنساق . بتوصيف أيميل بينفنست . فمن خلاله نتعرف على مكونات الأنساق الأخرى، فهو أداة في فهم دلالات الإيماءات وشرح معاني الصورة واللوحة والرقص...الخ. ولذلك فأن توقع حضور حكومة قوية في العراق، لن يعني عودة طغيانية للحكومة بالمعنى التقليدي لها، بل سيرافقه تراجع إجرائي لمصلحة سلطات أخرى بديلة هذه المرة. ولعل من المرير أن نرى - حكوميا - أن الفوضى متفشية في كل مكان، لكن عودة آلة الدولة الكونكريتية بوطأتها الثقيلة سيكون أكثر مرارة بالطبع.

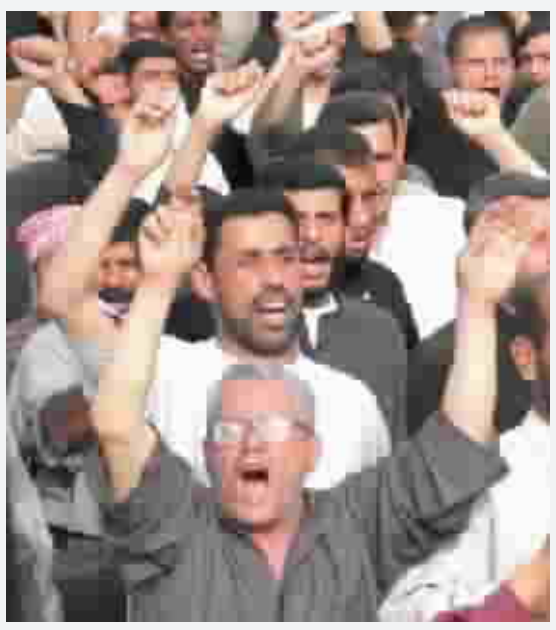

تظاهرات ضد الممارسات الخاطئة للسلطة.. من الارشيف

# بين الديمقراطية وسيادة القانون

المحامي هاتف الاعرجي

لا تعيش الديمقراطية الصحيحة ولا تنمو، الا بسيادة قانون عادل يطول جميع المنتمين إلى البلد الديمقراطي، يحدد لكل مواطن مسؤول وغير مسؤول، سلم الحقوق والواجبات، ويقمع جميع المخالفات وفق مبادئ واحدة تسري على الجميع.

وقمة المهانة والاذلال ان يشعر مواطن بأن كسر قانون او الاقدام على مخالفة، لا ينالها جزاء اذا صدرا عن فئة معينة، لا يبرر أي منطق او أي عدل اعفاءها من تأدية ودفع ثمن مخالفة، او عدم سريان العقوبة عليها.

وكان وفي الازمان الدكتاتورية يرتفع "عيار" هكذا مهانة او اذلال في بلد يرفع شعار "العدل اساس المُلك، او يدعي الديمقراطية - وتقوم عصابات فئوية تحمل شعارات طائفية - او تتخفى في ظلها - لتعتدي وتحرق وتقتل، وفئات الشعب على اختلافها منها براء.

وبات من الضروري دك حصون هؤلاء ليخرج إلى النور كل عمل يأتيه عراقي او اجنبي على ارض العراق ويجري عليه ودون أي استثناء مبدأ واحد هو مبدأ الحساب، وقانون واحد، هو قانون الثواب والعقاب، لاسيما الاعمال الصادرة عن الهيئات السياسية او الدينية والدين منها براء.

على ان التجربة تقول ان كل جريمة لا يقتص منها وبشكل سريع، يفقد القصاص أهميته، بالنسبة للجمهور، فلا يعود يرتدع أحد من العقاب عليها.

وكان تركيب الجهاز القضائي يملك نفس مواصفات الجهاز الاداري، فالقضاة يتم اختيارهم وتعيينهم وفق القواعد الطائفية والعنصرية التي يشير بها او يسير عليها السلطان. ونقلهم من مكان إلى آخر يخضع في بعض جوانبه لعامل الوساطة السياسية، والدولة لا تتورع عبر جهازها التنفيذي المتمثل بالوزراء او النواب عن النفاذ إلى الجهاز بعوامل الترغيب والطائفية والمصالح الخاصة لتأمين مصالحها التي تمر عبر جهاز القضاء. ولعل الكل يتذكر "خير الله طلفاح" وكيف كان يصول ويجول بين المحاكم والدوائر الرسمية لتأمين المزيد - من هل امتلأت!! لا بد من قضاء يكون في مستوى العراق ذي الحضارة في القانون والعدل ليشيع الاطمئنان ومن دار العدل بالذات، وليشعر كل مواطن بقدسية الحق من خلال تحقيق الاقتراحات التالية:

١-استقلال القضاء: ومن الضروري استقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، بشكل لا نزاع فيه ولا همينة عليه، وتكريس القضاء كمرجع أخير لجميع السلطات.

٢-انشاء محكمة عليا تكون مهمتها الوحيدة محاكمة السياسيين والمسؤولين السياسيين - والوزراء - والمدراء على مختلف فئاتهم ورتبهم ودرجاتهم. ولكي تنجح هذه "المحكمة العليا" في مهمتها الحساسة والدقيقة، وتؤدي رسالتها الديمقراطية والوطنية. فمن الضرورة ان تكون عناصرها البشرية بين قضاة من الدرجة الاولى يتمتعون بدرجة عالية من العلم والخبرة القضائية، وبنوع خاص وبدرجة عالية جداً من الاخلاق والجرأة بحيث لا يجبن عملهم، امام أي ضغط صادر من أي جهة كانت، كما ان من الهام جداً التثبت من رفعة ونقاوة حسهم الوطني. ومن المهم ان يكون ملاك هذه البيئة القضائية العليا وجهازها ملائمين للمهمة الكبرى التي خلقت من اجلها من حيث عدد القضاة والمحققين وغير ذلك.

ولا يفوتنا التركيز على ضرورة التفرغ التام للقضاة، ويكون تعيينهم لمدى الحياة، كما هو الحال في الكثير من البلدان المتقدمة. ولا بد من استقلال هذه المحكمة التام عن الهيئات القضائية الاخرى، لاسيما سلطة مجلس القضاء الاعلى او سلطة وزير العدل، بأعتبار ان وزير العدل بالذات هو عرضة لأن يجد نفسه يوماً في قفص اتهام، او ان يمثل امام الهيئة التي تعلوه كي يؤدي الحساب عن افعاله واعماله في وزارته.

ويمكن ان نشير إلى ان مهمات هذه المحكمة "المحكمة العليا هي:

١-اللجوء الفوري لمحاكمة أي مسؤول "فاحت" له رائحة مخالفة او مخالفات (مادية او ادارية) او تقدمت به شكوى بموجب الاصول.

٢-تقييم دوري لولاية أي مسؤول في الرآسة والوزارة والنيابة بعد انتهاء الولاية الرئاسية او الوزارية او النيابية.

٣-اما المحكمة الدستورية - فمهمتها النظر في قرارات المحاكم، وفي قرارات الحكومة والوزراء والمراسيم الصادرة عن رئيس الدولة ورئيس الحكومة وما اذا كانت مخالفة للدستور والقوانين والحقوق الشخصية للانسان. وعلى ان يكون ذلك واقعاً فعلاً لا مجرد امر مسجل في الورق فحسب.

وعلى صعيد تطوير الاجهزة القائمة - فمن الضروري:

١-اعادة النظر بعمل مجلس القضاء الاعلى وتزويده باوسع الصلاحيات، بصدد تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم ومحاسبتهم وتأديبهم وانهاء خدماتهم، لا ان يتم اختيارهم تبعاً لرغبات شخصية او سياسية او حزبية.

٢-رفع مستوى القضاة مادياً ومعنوياً والعمل على ابعادهم عن مواقع التأثير عليهم في اداء مهماتهم.

وتمكن ملاحظة مشكلات القضاء في البلدان العربية وهي الآتي:

١-القضاء مستقل نظرياً - لكن السلطة السياسية هي التي تنظمه وتعين عناصره البشرية.

٢-مجلس القضاء الاعلى هو ايضاً من صنع السياسيين ورغباتهم.

٣-السياسيون الذين تولوا الحكم لم يكونوا في وضع متحرر يسعفهم على المبادرة لقيام قضاء مستقل حقاً، شعاره الحق والعدل والقانون.

٤-يقع القضاء في كل تشكيلاته من مجلسه الاعلى وقضاته وفي مختلف درجات المحاكم تحت ضغوط سياسية. فيذكر احد الكتاب المهتمين في شؤون اصلاح القضاء فيقول "تلفون وزير، مثلاً، او نائب او متنفذ كفيل بأن يقلب أرض القانون وسماءه رأساً على عقب" ناهيك، بفعل زيارات لهذا المرجع القضائي او مراجعات رسول يتسلح بظهر متنفذ قوي..

الاستاذ عزيز الاحدب - لبنان الجديد ص٤٢

## النقص الهائل في عدد القضاة

تشير الدراسات عن دور وعدد القضاة في بعض البلدان.. إلى انه وفي السويد مثلاً لا يجد المواطن صاحب الدعوى مشقة تذكر في اقامة دعواه وملاحقة حقه، فيحصل بسرعة على الحكم الذي يحدد مصير قضيته. وفي فرنسا يتبين ان هناك قاضياً لكل ستين الف شخص.

وفي لبنان فان هناك قاضيا واحداً لكل (١٢٥) الف شخص. اما في العراق فهناك نقص كبير في عدد القضاة - فلو قدرنا عدد القضاة بألف قاض، فيكون ان هناك قاضياً واحداً لكل (٢٧٥) الف شخص. ويلاحظ ان العدد كبير جداً قياساً إلى الدول التي اوردناها - واستشهدنا بها - اضافة إلى ان هذه الدول تمتاز بتقدم وعي الانسان الحضاري والثقافي الاقتصادي والاجتماعي. مما يتطلب مضاعفة عدد القضاة وبما يتناسب وعدد السكان وان يتم اختيارهم وعلى اسس موضوعية.

واخيراً ولا بد من إعادة النظر - في معظم ان لم يكن في جميع القوانين التي تحكم القضاء، ابتداءً من قانون العقوبات وانتهاءً بطريقة ملاحقة المطلوبين للقضاء - او المدعى عليهم لتبليغهم بأوراق الجلب مروراً بكل الانظمة التي تنظم عمل القضاء وتزيد من فعاليته وليتحقق شعار "العدل اساس الملك - او العدل اساس الحكم.. حقاً.

من الشعارات الداعية الى ترسيخ القيم الديمقراطية.. من الارشيف